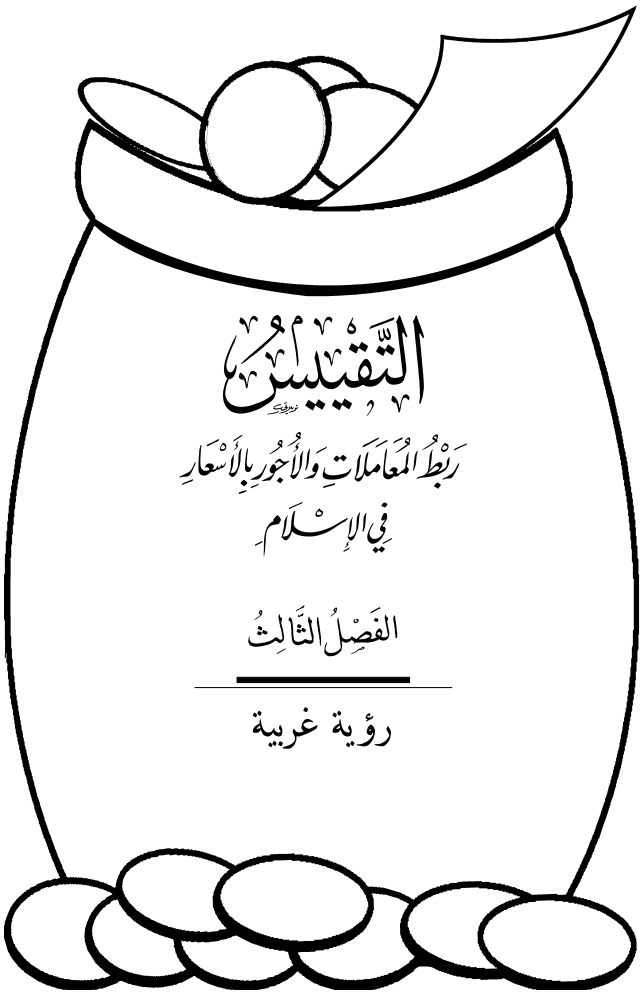

التَّقْيِيسُ

رَبْطُ المُعَامَلَاتِ وَالأُجُورِ بِالأَسْعَارِ فِي الإِسْلَامِ

الفَصْلُ الثَّالِثُ

رؤية غربية

إن العوائق الحقيقية لإنهاء التضخم سياسية لا اقتصادية ، إذ في إنهائه إنهاء للدخل الذي تحصل عليه الحكومة بدون تشريع ، ولقد كان مصدر التضخم الأكبر عبر عصور التاريخ ، محاولة الملوك الحصول على الموارد لشن الحروب وإقامة النصب التذكارية ولأغراض أخرى ، لقد كان التضخم مغريًا ؛ لأنه ضريبة مستترة لا يحس بها الإنسان في البداية ولا يحتاج فرضها إلى تشريع خاص ، وحينما اتخذ الملوك عملة إضافية من المعادن في الماضي ، وحينما اتخذت النقود الورقية ، ثم نقود الودائع في الحاضر ، استخدمت الحكومات هذه العملات الرسمية التي أصدرتها واشتقاق الودائع في مصارفها لتمويل مصروفاتها أو لسداد ديونها [1] .

---

(١) ملتون فريدمان ، دراسات وقضايا اقتصادية (١٩٧٥م) ، مؤسسة التعاون للطبع والنشر ، (ص ١٨٢ ، ١٨٣) .

إن العوائق الحقيقية لإنهاء التضخم سياسية لا اقتصادية ، إذ في إنهائه إنهاء للدخل الذي تحصل عليه الحكومة بدون تشريع ، ولقد كان مصدر التضخم الأكبر عبر عصور التاريخ ، محاولة الملوك الحصول على الموارد لشن الحروب وإقامة النصب التذكارية ولأغراض أخرى ، لقد كان التضخم مغريًا ؛ لأنه ضريبة مستترة لا يحس بها الإنسان في البداية ولا يحتاج فرضها إلى تشريع خاص ، وحينما اتخذ الملوك عملة إضافية من المعادن في الماضي ، وحينما اتخذت النقود الورقية ، ثم نقود الودائع في الحاضر ، استخدمت الحكومات هذه العملات الرسمية التي أصدرتها واشتقاق الودائع في مصارفها لتمويل مصروفاتها أو لسداد ديونها [1] .

---

(١) ملتون فريدمان ، دراسات وقضايا اقتصادية (١٩٧٥م) ، مؤسسة التعاون للطبع والنشر ، (ص ١٨٢ ، ١٨٣) .

الربط بالأرقام القياسية :

يقول فريدمان : « لقد كنا في الطريق لإنهاء التضخم دون أعراض جانبية قاسية ؛ إذ هبط معدل التضخم السنوي في أعقاب كساد (١٩٧٠م) الضعيف إلى ٤,٥٪ بعدما جاوز ٦٪ ، وكان الاقتصاد في طريقه إلى استعادة قوته في بطء ولو كان للمواطن الإرادة لكانت الأمور تحسنت بعد سنة واحدة أخرى من الكبح النقدي والتوسع البطيء .

ما الوضع إذن ؟ إذا لم نفعل شيئًا فسنواجه معدلات أكثر ارتفاعًا من التضخم ، وسيضج الناس الآن أو بعد حين مطالبين بإجراء فعال .

وعندئذ سنكون أمام كساد كبير فعلًا ، ما هو الطريق الممكن اتباعه سياسيًا لكبح التضخم في وقت قريب ؟ ليس هناك سوى إقرار الإجراءات التي تخفف في الآثار الجانبية لكبح التضخم ، إن هذه الآثار الجانبية لتعكس أساسًا ذلك الخلل الذي أصاب الأسعار نتيجة التضخم أو الانكماش غير المتوقعين ، ذلك الخلل الذي نشأ عن إبرام عقود قامت على افتراض خاطئ من ناحية مسار التضخم .

إن الأمر يتطلب عقودًا تحمل أسعارًا وأجورًا ومعدلات فائدة واقعية لا اسمية ، وسبب ذلك هو الاستخدام بتوسع لبنود الربط بالقوة في كل العقود الشرائية ، إن الربط بالأرقام

الربط بالأرقام القياسية :

يقول فريدمان : « لقد كنا في الطريق لإنهاء التضخم دون أعراض جانبية قاسية ؛ إذ هبط معدل التضخم السنوي في أعقاب كساد (١٩٧٠م) الضعيف إلى ٤,٥٪ بعدما جاوز ٦٪ ، وكان الاقتصاد في طريقه إلى استعادة قوته في بطء ولو كان للمواطن الإرادة لكانت الأمور تحسنت بعد سنة واحدة أخرى من الكبح النقدي والتوسع البطيء .

ما الوضع إذن ؟ إذا لم نفعل شيئًا فسنواجه معدلات أكثر ارتفاعًا من التضخم ، وسيضج الناس الآن أو بعد حين مطالبين بإجراء فعال .

وعندئذ سنكون أمام كساد كبير فعلًا ، ما هو الطريق الممكن اتباعه سياسيًا لكبح التضخم في وقت قريب ؟ ليس هناك سوى إقرار الإجراءات التي تخفف في الآثار الجانبية لكبح التضخم ، إن هذه الآثار الجانبية لتعكس أساسًا ذلك الخلل الذي أصاب الأسعار نتيجة التضخم أو الانكماش غير المتوقعين ، ذلك الخلل الذي نشأ عن إبرام عقود قامت على افتراض خاطئ من ناحية مسار التضخم .

إن الأمر يتطلب عقودًا تحمل أسعارًا وأجورًا ومعدلات فائدة واقعية لا اسمية ، وسبب ذلك هو الاستخدام بتوسع لبنود الربط بالقوة في كل العقود الشرائية ، إن الربط بالأرقام

بدرجة لا أوصي بها في الولايات المتحدة » [١] .

وطبقت حكومة الولايات المتحدة نظام الربط لأقساط الضمان الاجتماعي ومزايا التقاعد لموظفي الحكومة الفيدرالية وأجور موظفي مصلحة البريد ، كذلك استخدمت دول أوربية أسلوب الربط في مجال الأجور والتقاعد وبعض أشكال الاستثمار ، واستخدمته كولومبيا والأرجنتين بصورة انتقائية ، أما البرازيل وشيلي فطبقته بصورة شاملة [٢] .

« ولقد مضى على تجربة البرازيل بالربط بجدول الأسعار من الناحية المالية خمسة عشر عامًا حتى الآن ، ومع ذلك لم يتوقف الجدل حولها داخل البلاد وخارجها ، والنقطة الأساسية في مقدمتها هي أنها يمكن أن تخفف من بعض التشويهات التوزيعية والتخصصية المرتبطة بمعدل التضخم المرتفع للبلاد ، ومع ذلك يبدو الآن أن هذا الربط بجدول الأسعار أدخل تشويهات جديدة بدلًا من تلك التي عمل على تخفيفها ، ويشك عدد من البرازيليين الآن ، ومن بينهم بعض الذين كانوا متحمسين للتجربة ، في أن التشويهات التي صاحبت الربط بجدول الأسعار لا تقل سوءًا في تلك التي قامت بتخفيفها » [٣] .

---

(١) نفس المصدر (ص١٨٥ ، ١٨٦) .

(٢) جيه . آي . لاليوالا ، مزايا وعيوب الربط الحالي للقيمة بتغير الأسعار ، (ص ٢ ، ٣) البنك الإسلامي للتنمية ، حلقة عمل سنة (١٩٨٧م) .

(٣) روبرت بايروبول بيكرمان ، مشكلة الربط بجدول الأسعار : =

بدرجة لا أوصي بها في الولايات المتحدة » [١] .

وطبقت حكومة الولايات المتحدة نظام الربط لأقساط الضمان الاجتماعي ومزايا التقاعد لموظفي الحكومة الفيدرالية وأجور موظفي مصلحة البريد ، كذلك استخدمت دول أوربية أسلوب الربط في مجال الأجور والتقاعد وبعض أشكال الاستثمار ، واستخدمته كولومبيا والأرجنتين بصورة انتقائية ، أما البرازيل وشيلي فطبقته بصورة شاملة [٢] .

« ولقد مضى على تجربة البرازيل بالربط بجدول الأسعار من الناحية المالية خمسة عشر عامًا حتى الآن ، ومع ذلك لم يتوقف الجدل حولها داخل البلاد وخارجها ، والنقطة الأساسية في مقدمتها هي أنها يمكن أن تخفف من بعض التشويهات التوزيعية والتخصصية المرتبطة بمعدل التضخم المرتفع للبلاد ، ومع ذلك يبدو الآن أن هذا الربط بجدول الأسعار أدخل تشويهات جديدة بدلًا من تلك التي عمل على تخفيفها ، ويشك عدد من البرازيليين الآن ، ومن بينهم بعض الذين كانوا متحمسين للتجربة ، في أن التشويهات التي صاحبت الربط بجدول الأسعار لا تقل سوءًا في تلك التي قامت بتخفيفها » [٣] .

---

(١) نفس المصدر (ص١٨٥ ، ١٨٦) .

(٢) جيه . آي . لاليوالا ، مزايا وعيوب الربط الحالي للقيمة بتغير الأسعار ، (ص ٢ ، ٣) البنك الإسلامي للتنمية ، حلقة عمل سنة (١٩٨٧م) .

(٣) روبرت بايروبول بيكرمان ، مشكلة الربط بجدول الأسعار : =